الفرع السادس
عناصر أساسية في التعامل الجيد مع
ظاهرة اندماج المشروعات العالمية

فـــي ضـــوء معرفتـــنا بهـــذه المشروعات العالمية وما لها من سطوة وجبروت، وما يجرى بينها ليل نهار من اندماجات وتكاملات وتحالفات، وفى ضـــوء التقيـــيم السليم لأثر هذه المشروعات وما يجرى بينها على الاقتصاد المصرى والذى يؤمن بأنه أثر مزدوج له وعليه، له إيجابياته وله سلبياته، في ضـــوء ذلك كله فإن النهج السديد المقبول المرضى، والممكن في نفس الوقت للتعامل معها لا يكون بغلق الباب كليةً أمامها، فلسنا في وضع يُمكِّننا من ذلك، ومـــا هـــو أقوى منا بكثير من دول مثل الصين والهند، وغيرها لم يسلكا هذا المســـلك، ثم إن ذلك يحرمنا من فوائد كثيرة ومزايا ومنافع مهمة لا نستغنى عـــنها. كما أنه لا يكون بفتح الباب على مصراعيه لكل طارق، بغض النظر عـــن نوعية تعاملاته ومجالات عمله وأساليبه ومدى جديته ومستوى ونوعية ســـمعته، بمقولـــة أننا في حاجة ماسة إلى رءوس أموال وتكنولوچيا وخبرات ومهـــارات، فالكثـــير من هذه المشروعات قد لا يحقق لنا شيئاً من ذلك. إن المـــنهج السديد هو ما يرتكز على مبدأ تعظيم المنافع وتدنية المضار، ويمكن تحقيق ذلك بتوفر عناصر، منها ما يلى:

١- دور حكومـــى فعَّال، ينبغى أن يكون واضحاً تماماً أن تخلى الحكومة عن دورها في هذا الشأن هو نهج بالغ الخطأ، كما أن قيامها بدور غير سديد هو أيضاً نهج بالغ الخطورة، ومهما اتجهت الحكومة ناحية السوق

والقطاع الخاص، ومهما كمشَت من دورها في المجال الاقتصادى فليس من الصحيح في شيء ألا تقوم بهذه الوظيفة المهمة والمتمثلة في إدارة عملية العولمة وخاصة ما يتعلق منها بالشركات متعدية الجنسية.

ودور الحكومة في هذا الشأن ذو شقين؛ الشق الأول يتعلق بالمشروعات العالمية التى تعمل في مصر أو التى تريد العمل بها وما تمارسه من اندماجات قد تكون عالمية وقد تكون محلية. والشق الثانى يتعلق بالمشروعات الوطنية، أما الشق الأول فعلى الدولة أن تستخدم كل ما هو متاح لها من حقوق في ظل الاتفاقيات الدولية السائدة[٨٠]. لتجعل من هذه المشروعات العالمية وما تقوم به من سلوكيات يصب في خدمة الاقتصاد القومى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو بعبارة أخرى في خدمة التنمية الشاملة. وذلك من خلال ما تبرمه معها من اتفاقيات وتعاقدات تتعلق بالعمالة والتصدير والاستيراد واستقدام رءوس الأموال والتكنولوچيا ومجالات العمل والبحث، وقضية الضرائب والإنفاق العام وتصدير الأرباح وغير ذلك، ومن خلال ما تقوم به من متابعة جادة وقوية لهذه المشروعات وممارساتها، وأمامها في ذلك وسائل وأدوات الترغيب والترهيب والمنع، وعليها أن تضع الإطار التشريعى الواضح الصريح وكذلك القواعد المحددة والإجراءات الميسرة. وعليها أن تنظر في كل حالة بعينها وتقدم لها ما يناسبها من آليات ومواقف فتستخدم الحوافز في موضعها دون إسراف أو تقتير، وتحدد لكل حالة نوعية الحوافز المناسبة ومقدارها[٨١]. خلاصة القول إنه إذا كان مطلوبا ومحمودا من الحكومة أن ترفع يدها وعينها عن بعض الأنشطة الاقتصادية فليس لها أن تفعل ذلك في مجال العلاقات

الاقتصـــادية الدولـــية ودخـــول الشـــركات والمشروعات إلى السوق المصرى.

٢- أمـــا الشـــق الـــثانى من الدور الحكومى في هذا الشأن فهو ما يتعلق بالمشـــروعات الوطنية ويتمثل هذا الدور باختصار في دعمها بكل قوة مـــن جهة وتقويمها بكل حسم من جهة أخرى. فلا تترك وشأنها لتعمل ما يحلو لها ولتواجه العقبات والمشكلات بمفردها. وبوجه خاص عليها أن تـــبذل جهداً بارزاً ومؤثراً في إعادة هيكلة هذه المشروعات والعمل علـــى إصلاحها، وخاصة ما يتعلق بتشرذمها وتناحرها وتقزمها، وكل ذلك لا يمكنها من القوة اللازمة لمواجهة هذه القوة الهائلة للمشروعات العالمـــية. وعلـــى الدولة أن تقدم كل ما يمكن تقديمه من أوضاع لقيام تكـــتلات بيـــن هـــذه المشروعات، وفى الوقت ذاته عليها مراعاة عدم ظهـــور احـــتكارات ضـــارة. وتوصى الدراسات المتعددة بأهمية قيام اندماجات وتحالفات بين المشروعات المحلية[٨٢]، ويلاحظ أنه في سبيل اكتســـاب المشـــروعات الوطنية المزيد من القدرة التنافسية قد غضت بعض الدول الطرف عن المنع الحاسم لقيام عمليات اندماج بينها وما قد تجره من صور احتكارية كما هو الحال في الولايات المتحدة، على أن ذلك لا يعنى نقل التجربة بحذافيرها، فالظروف المحيطة مختلفة إلى حد كبـــير. ومهمـــا يكـــن من أمر فنحن أمام معادلة صعبة إذ كيف نحقق للمشـــروعات المـــزيد مـــن القـــوة والضـــخامة لتعزيز موقفها حيال المشروعات العالمية واندماجاتها، وكيف نضمن في نفس الوقت حماية المنافســـة ومنع الاحتكار. وعموماً فلابد من مراعاة حقوق المستهلكين مـــن جهة وحقوق المشروعات من جهة أخرى، والوعى الجيد بأنه في

حـــالات غـــير قلـــيلة وخاصـــة في الأجل القصير قد تكون المصالح متعارضة.

٣- إقامـــة نهضة حقيقية نوعية في مجال التعليم والبحث العلمي، ووضع اســـتراتيـــجيـــة قومـــية متكاملة لإحداث نهضة تكنولوجية متقدمة في المجـــالات المادية وغيرها، بحيث تجد المشروعات الوطنية ما تحتاج من خبرات ومهارات كما تجد المنتجات والأساليب المتطورة، فذلك من خـــيرة الوســـائل للمزيّد من العمالة والمزيد من التصدير والمزيد من الاستثمارات الناجحة المحلية والعالمية.

٤- مـــراعاة أقصـــى درجات الحيطة والحذر وبعد النظر فيما يجرى من عملـــيات الخصخصة، حتى لا تسلم الحكومة المشروعات العامة هدية ثميـــنة لمشروعات أجنبية لا يرجى من ورائها نفع حقيقى للمجتمع، بل قد تجلب عليه المزيد من المضار، وللمشروعات الأجنبية في الحصول علـــى ذلـــك العديـــد مـــن الوسائل المباشرة وغير المباشرة والظاهرة والمســـتترة. وأعتقد أن هذا الجانب بمفرده كفيل بضرورة إعادة النظر بشـــكل جذرى وسريع فيما يجرى حالياً حيال هذه العملية، لما لها من مخاطر قد تكون جسيمة على المدى البعيد.

٥- حمايـــة المستهلك من جهة وترشيد استهلاكه من جهة أخرى، حتى لا يقـــع فريسة لممارسات احتكارية محلية أو أجنبية وحتى لا يندفع وراء كـــل وافـــد من سلع وخدمات مهما كان فيها من ضرر. وهذه مسئولية الدولـــة بمخـــتلف أجهزتها من جهة، ومسئولية المجتمع المدنى بنقاباته وجمعياته ومؤسساته من جهة أخرى.

٦- العمـــل الحثيث والجاد على إقامة تكتل عربى وأفريقي وأسيوى على مســتوى الــدول وعلــى مستوى المشروعات، لما في ذلك من تقوية الحكومات والدول من جهة، وتمهيد الطريق أمام المشروعات الوطنية كى تنمو وتقوى وتنتشر من جهة أخرى.

٧- العمــل الجــاد الحثيــث علــى تدعيم الحرية الديمقراطية والمشاركة السياســية الحقيقــية، لأن ذلك هو الضمانة الوحيدة لقيام الدول بدورها المطلوب على الوجه المرضى، كما أنه الضمانة لتماسك وتآزر الجبهة الداخلــية وكل فئات المجتمع حيال كل خطر سواء كان مصدره جهات خارجية أو مصدره بعض الفئات ذات المصالح الخاصة والتى قد تكون متفقة مع ميول ورغبات المشروعات العالمية.

٩- وجــود سياسات اقتصادية، مالية ونقدية وتجارية ودخلية رشيدة، توفر المــزيد مــن المدخــرات الوطنــية والمزيد من الاستثمارات الوطنية، وبالــتالى تخفف من الحاجة الشديدة إلى الشركات العالمية بل وتجعلها هــى الــتى تجــيء مهرولة إلى العمل في السوق المصرى حتى بغير حوافــز كثيرة، كما أفادت تجربة دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت أولاً؛ مدخراتها واستثماراتها الوطنية فجذبت بذلك الشركات العالمية[٨٣].

وأيضــاً تشــجع التصــدير من جهة، وتحد دون قيود وإجراءات، من الاستيراد من جهة أخرى، وتحقق الاستقرار لقيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً.

وبذلك كله يتوفر المناخ المناسب لهذه المشروعات العالمية، وأيضاً لقوة موقــف الدولة في التعامل معها. ومن ثم عدم تقديم المزيد من الحوافز

الـــتى قـــد يكون لها من الأضرار ما يفوق ما تحققه من عوائد، بل إن سياسة الحوافز هذه قد تهزم نفسها وتحول دون تحقيق مقصودها[٨٤].

١٠- وأخيرا ضرورة الاهتمام الكبير بالنواحى الدينية والأخلاقية على كل المســـتويات، وإحـــياء روح الانـــتماء وروح المثابرة والإصرار على الـــنجاح وقـــيم الاعـــتدال الاســـتهلاكى وعدم الإسراف والابتعاد عن المظاهـــر والتقلـــيد، وأيضاً غرس روح مراعاة المصالح الاجتماعية والبيـــية وعدم الاستهانة بها في سبيل تحقيق المآرب الخاصة. وغرس روح العـــزة والكـــرامة الوطنـــية وقيمة التفوق الوطنى على مختلف الأصعدة.

* * *